

وظيفة و كيل الجزائر لدى الدولة العثمانية و بعض إيالاتها من خلال بعض وثائق الرصيديين العثمانيين الموجودين في الجزائر

**الدكتور سيد أحمد بن نعماني
جامعة**

أتناول في هذا المقال : " وظيفة و كيل الجزائر لدى الدولة العثمانية و إيالاتها من خلال بعض وثائق الرصيديين العثمانيين الموجودين في الجزائر فيما بين 1203هـ — إلى 1244هـ أي بين 1788 إلى 1829 م " ، و عندما اخترت موضوع العرض هذا ، أردنا أن يكون في اطار التوجهات التاريخية التالية :

أولاً: الرغبة في أن يكون مساهمة متواضعة في كتابة جزء من تاريخ الدبلوماسية الجزائرية استنادا إلى تقارير ممثليها في الخارج ، خاصة و أن معظم الأبحاث التاريخية اعتمدت على رسائل القناصل الأجانب ، مما أدى إلى تجاهل دور وكلاء إيالة الجزائر في الخارج.

ثانياً: أن الموضوع لم يلفت نظر الباحثين المعاصرين إليه باستثناء بعض التناول العرضي للوكيل ، فضلا عن أن الموضوع يشكل تحديا معرفيا يكشف لنا عن أهم أساليب و خصائص الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية ، و ممارستها في هذا المجتمع أو ذاك ، بالقدر الذي يثبت بأنها كانت موجودة بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ، و أنها ليست وليدة المجتمع الأوربي القديم و ليست وفقا عليه.

أما اختياري لفترة البحث فلم يكن وليد الصدفة، بل كان اختيارا مقصودا تحكمت فيه الوثائق التي تخص الوكيل، والتي عثرت عليها بعد جهد جهيد في التنقيب عليها. ثم إنها فترة تميزت بأحداثها الهامة في الداخل و العلاقات الخارجية للجزائر مع مختلف الدول. و من أبرز المواضيع التي ركز عليها الوكلاء في تلك الفترة في تقاريرهم : تقصي أخبار حرب الاستقلال اليونانية ، و مسألة الحصار الفرنسي على الجزائر، و حصار السفينتين الجزائريتين بميناء الاسكندرية من طرف الفرنسيين ، قبل ذلك حملة اللورد إكسموث على الجزائر في 1816م.

يبحث هذا المقال المتواضع بالتفصيل في الجوانب المختلفة المتعلقة بالوكيل مثل:

- التعريف بالوكيل لغويا و تاريخيا
- تعامل الوكلاء مع السلطان العثماني و مع حكام الجزائر هل كان مباشرا أو غير مباشر؟
- الصعوبات التي كان الوكلاء يجدونها في ممارسة مهمتهم و المؤهلات التي يتحري حكام الجزائر توفرها لدى وكلائهم قبل تعيينهم و الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها

الوكيل و هل كان الوكيل يستفيد من منصبه و ينهي مشواره سعيدا و في بحبوحة من العيش؟

التعريف بالوكيل لغة و تاريخيا:

الوكيل في الاصطلاح اللغوي ، حسبما جاء في أحد القواميس العربية¹ هو اسم من أسماء الله تعالى ، و معناه الكفيل بأرزاق العباد - الحافظ - ، قال تعالى : " فأعرض عنهم و توكل على الله و كفى بالله وكيلًا " ، و يطلق أيضا على الذي يسعى في عمل غيره ، و ينوب عنه فيه ، و منه الوكيل لدى المحاكم ، و في الاقتصاد السياسي ، هو شخص يعمل لحساب آخر بمقتضى عقد توكيل ، و يتعاقد باسمه الخاص ، و جمع لفظة وكيل هو وكلاء.

أما تاريخيا فالوكيل هو موظف ، تعيينه حكومة الجزائر في العصر العثماني ، ليكون نائبا عنها في إحدى الإيالات العثمانية أو المدن الأوروبية ، ليسهر على خدمة مصالحها السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، و يسلم له من طرف الحكومة مخطوط بمثابة توكيل رسمي له ، يذكر فيه تفاصيل الصلاحيات الموكلة له و يعتبر ذلك المخطوط بمثابة اعتماد رسمي للوكيل لدى سلطات البلد الموجود به و لدينا نموذج عنه ، كالتوكيل الذي أعطاه الباشا حسين لأحد موظفي مدينة أزمير لم يذكر اسمه ، ما جاء فيه : ...من الآن إن وقوع عناية أمور الأوجاق المنصور و خصوصياته و تحرير عساكره ، بدوام الغيرة من صلاحياتك كما يوكل لك مع الباش داي المحافظة على علاقاتنا مع الدولة العلية و قناصل دول النصرى و التكفل بالمصاريف ، إنه موجه لك مخطوط بقائمة هذه الوكالة ...إنك مدبر أمورنا ...كما هو المأمول و المطلوب من سعادتكم.²

وقد كان الوكيل يقوم بنفس الأدوار التي يضطلع بها الدبلوماسيين في عصرنا ، خاصة إذا ما علمنا أن أصل لفظة الدبلوماسية مشتقة من كلمة دبلوما Diplôme اليونانية التي اشتق منها كلمة دبلوم Diplôme و التي تعني أساسا الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة و تمنح حاملها مزايا معينة.³ تماما مثل مخطوط التوكيل الذي أصدره الباشا حسين لأحد الوكلاء بأزمير ، و الوكلاء كانوا يشكلون النموذج الأول للدبلوماسية الجزائرية ، و هذا يدحض الرأي القائل بأن دبلوماسيتنا قد بدأت فقط منذ مشاركة جبهة التحرير الوطني بصفة مراقب في مؤتمر باندونغ في 18 أبريل 1955م ، ولعل خير دليل على ما نقوله تأكيد بيان الفاتح من نوفمبر أن هدف الكفاح المسلح استمرار مؤسسات الدولة الجزائرية التي أوقف مسارها الاحتلال الفرنسي عام 1930م.

¹ القاموس الجديد للطلاب ، "معجم عربي مدرسي ألفبائي" تأليف بن هادية علي و البليش بلحسن و بن الحاج يحيى الجيلالي ، و تقديم المسعدي محمود ، الشركة التونسية للتوزيع بتونس و الشركة الوطنية للنشر و التوزيع بالجزائر ، الطبعة الأولى ، 1979 ، ص.1344.

² أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية ، رسالة رقم 159 في الملف الأول من المجموعة 3190 غير مؤرخة و قد أحققناها بالمقال.

³ د/ حسين علي الشامي ، "الدبلوماسية نشأتها و تطورها و قواعدها" ، دار العلم للملايين ، لبنان ، 1992 ، ص.ص.24-30.

لاشك أن مهمة و كلاء الجزائر في مركز الدولة العثمانية كاستنبول و مدينة أزمير كانت أكثر تعقيدا و خطورة من مهمة باقي وكلاتها في الإيالات العثمانية الأخرى ، فاستنبول كانت عاصمة للدولة العثمانية و مقر السلطان ، و تتركز بها كل الادارة المركزية ، و إلى جانب دورها السياسي الواضح ، فإنها تعد مركزا تجاريا¹ يتواجد فيه جمع من التجار أصيلي عدة مدن جزائرية و بالإضافة لهذا الدور الاقتصادي ، فقد كان لهذه المدينة دور ثقافي و ديني ، فهي نقطة إشعاع على كامل الولايات العثمانية ، أين توجد أكبر الجوامع السلطانية و المدارس و المنشآت الدينية التي مثلت نقطة جذب للمغاربة خلال مختلف فترات التاريخ العثماني ، إما للدراسة و البقاء ، و إما للمرور عند التوجه للحج لقد كانت هذه المدينة ، مقصد العديد من الجزائريين ، إما من أجل نشاط تجاري² أو في شكل إرساليات سياسية لتقديم الهدايا للسلطان³ ، فإذا كان للجزائر في الولايات العثمانية و كيل واحد يضطلع بكل المهام كراعية المصالح الاقتصادية ، و الاجتماعية و السياسية للدولة ، و يعمل على تجنيد المتطوعين لصالح الأوجاق و يسهر على المصاريف المرتبطة بذلك ، فإن للجزائر بمركز الدولة العلية ثلاثة و كلاء يضطلعون بمهام مختلفة ، لكن في اطار منسق ، و يتخذون من "دار الجزائر" مقرا رسميا لأعمالهم فأحدهم الوكيل المالي الذي يعتني بأمر التجارة من بيع و شراء لصالح إيالة الجزائر ، و هو على خلاف باقي و كلاء الجزائر في الولايات العثمانية يعين من بين موظفي القبودان داريا ، و ذلك من قديم الزمان كما أثبتت أحد التقارير التي رفعها هذا الأخير للسلطان ، لإصدار فرمان سلطاني لتنصيب " كتخدا الباب " السيد علي في منصب و كيل و جق الجزائر و إلباسه الخلعة الخاصة بمقامه الجديد.

فجاء فيه : " ...للعلم الشاهاني الكريم أنه من العادات الجارية و الأصول المرعية المتبعة لدى أوجاقات الجزائر و تونس و طرابلس الغرب أن يكون لها و كيل في الأستانة لملاحظة و متابعة الأمور و الإجراءات المتعلقة بتلك الأوجاقات بالأستانة ، كما أنه من الأصول المرعية أيضا أن يعين و ينتخب لهذا المقام الشخص الذي يشغل مقام "كتخدا الباب" لقبطان داريا - البحر- و بناء على هذا فإن أخي السيد علي الذي هو يقوم بخدمة "كتخدا الباب" لدي يكون محقا لإشغال مقام الوكالة للأوجاقات المذكورة ليقوم بالمهمة التي يقتضيها هذا المقام و لهذا فإن جاءت الإرادة الشهانية الكريمة موافقة على تنصيبه و إلباسه الخلعة الخاصة بذلك المقام ، سوف يؤثر له بالخلعة حتى يباشر عمله رسميا .

¹ فبداخلها أسواق هامة ، أشهرها البازستان لبيع الأسلحة و الملابس و التحف و قليججي جارسوقي [كذا] و كان فيه كرسي معد لجلوس السلطان ، و أوزون جارشو [كذا] تباع فيه الأقمشة الافرنجية ، و سوق البرسة [كذا] أغلب ما فيه باعة عرب و هو أكبر أسواقها ، به أكثر من عشرة ألف حانوت ، أنظر : سنوسي محمد ، " الرحلة الحجازية " ، تحقيق علي الشنوفي ، تونس ، 1981، ص.87.

² الوطني للأرشيف ، دفتر خط همايون ، عدد 32910 ، مؤرخة في 1240 هـ.

³ نفسه ، دفتر خط همايون ، عدد 57416 ، مؤرخة في 1203 هـ.

و لا شك أن الأمر و الفرمان في جميع الميادين لصاحب القوة و السلطان البادشاه المعظم".¹ ويبدو من الوثيقة أن "كتخدا الباب" كان وكيلا لتونس و ليبيا أيضا. ومع ذلك فإننا لا نستبعد أن يكون للباشا حاكم الجزائر رأي في مسألة تعيين وكيله المالي بالأستانة ،لكن دائما يكون اختياره ضمن موظفي السلطة المركزية كما تؤكد إحدى مخطوطات التوكيل التي بعثها حسين باشا لأحد الموظفين بأزمير فجاء فيها : من القديم ذاتكم الشريفة أبدت غيرتها على الأوجاق المنصور و صداقتها في سائر الأمور و هو مدعاة للافتخار من جانبنا ،و بفضلكم أصبح الأوجاق قويا في البر و البحر ،و بمقتضى الوقت و الحال من طرؤ القلة و المصاريف الكثيرة من كل وجه ،فإن الأوجاق يحتاج لمن يفكر في شؤونه من كبراء أزمير و يكون وكيلا لنا..²

أما الوكيل الثاني للجزائر في مركز الدولة العثمانية مهمته جلب المتطوعين ،و كان يعرف بلقب "الباش دائي" (Ebachday) ،فقد عثرنا على عدة وثائق تتكلم عن دور هذا الوكيل و تفاصيل عمله ،و قد جاء في إحداها ما يلي : "لقد جارت العادة من قديم الزمان بخصوص جلب و تحرير الجنود من أزمير و ضواحيها باسم الوكالة التابعة للأوجاق الجزائرية المقيمة هناك أن ترسل الأوجاق المنصورة شخصا في رتبة الداي إلى المدينة المذكورة ليقوم بالتعاون مع وكيل الوكالة هناك بأمر تحرير و تجميع الجنود من منطقة أزمير دون إحداث أي ضغط أو تعدي أو ظلم إلى أحد من الجنود و حتى لا تكون عملية الجلب و التحرير خارجة عن إطار اختيار و إرادة الجنود أنفسهم".³

وقد تبين من نفس الوثيقة ،التي هي عبارة عن تقرير رفعه كبير الكتاب للسلطان يطالبه إن جاءت إرادته موافقة إصدار فرمان شاهاني بمثابة تسريح رسمي لأداء أحد الباش دائيات وهو الحاج سعيد لمهمته ،و قد جاء فيه : "...كما جرت العادة أيضا أن يصدر فرمان الشهاني الخاص بإجراء هذه المهمة و يعطي للشخص الموفد من طرف الأوجاق المنصورة حتى يتم عمله في إطار قانون رسمي و بموجب فرمان همايوني و انطلاقا من هذا التعامل منذ القديم بين الدولة العلية و الأوجاق الجزائرية المنصورة و استنادا إلى العادة المألوفة و المتبعة في قضية تحرير الجنود منذ القديم بادر سعادة حسين باشا امير أوجاق جزائر الغرب المنصورة هذه المرة أيضا بتعيين رئيس الدايات الحاج سعيد وإرساله إلى مدينة أزمير ...".⁴

وكانت عملية تجنيد المتطوعين تتم دون إرغام الجند على قبول التطوع بعيدا عن إرادتهم أو تجنيد غير البالغين⁵ ،وكانت ترسل نسخ من فرمان السلطاني الصادر بشأن تحرير الجنود للأوجاق الجزائرية، إلى القضاة و الضباط في أماكن التجنيد كسجاق مقله، و

¹ نفسه ، دفتر خط همايون ، عدد 22913 ، مؤرخة في 1233 هـ / 1817م.

² المكتبة الوطنية الجزائرية، الرسالة رقم 159 في الملف الأول من المجموعة 3190.

³ المركز الوطني للأرشيف ، دفتر خط همايون ، عدد 17216 ، مؤرخة في 1239 هـ.

⁴ نفسه.

⁵ المصدر السابق، الرسالة رقم 22الملف الأول من المجموعة 3204، مؤرخة في 13 ذي القعدة 1241هـ. وقد أحققناها بالمقال.

منتت، و صاروخان، ورودوس، وأيدين، وقد كان الباش داي يرسل كثيرا الباشا حاكم الجزائر يخبره بتفاصيل عمله، و الصعوبات التي تواجهه أثناء أدائها، فكثيرا ما كان يشتكي من قلة عدد معاونيه أو سوء سلوكهم فيطالب برفع عددهم أو استبدالهم .

و قد كان للجزائر وكيل ثالث مهمته دينية بالدرجة الأولى و يلقب "بمفتي الجزائر" وكان يتخذ من أزمير مركزا لعمله، ولعب أدوارا سياسية خطيرة لفائدة الجزائر، وكان عادة آخر من يتدخل لدى السلطات العثمانية و على رأسها السلطان دفاعا عن مصالح الجزائريين، كتنخله من أجل إلغاء تدبير وضعه أمناء الجمارك يفرضون بموجبه رسوما جمركية على خلاف العادة المتبعة سابقا و التي تعفي التجار و الحجاج الجزائريين من أدائها، وقد وضح أحد التقارير التي رفعها كبير الكتاب للسلطان هذه المشكلة، و دور مفتي الجزائر خليل أفندي في سعيه من أجل حلها فقال: "للعلم الهاموني الكريم أنه كان التعامل السائد و الأسلوب المطبق المعمول به إلى يومنا هذا بالنسبة للأشخاص الذين يتجهون إلى زيارة بيت الله الحرام أو زيارة الأهل و الأقارب في وطنهم الأصلي أو التجار الذين يتجهون إلى جهة الروم قصد مضاربة المال لابتتياع بعض الأموال من الآستانة و أزمير و إسكندرية و غيرها متمثلا في إعفاء أموال هؤلاء كلهم من دفع الرسوم الجمركية و ذلك عملا بمقتضى الإرادة الشهانية الجارية في هذا الصدد و لكن هذه المرة رأينا أن هذا النوع من التعامل الساري المفعول منذ مدة طويلة حتى الآن لم يحترم من قبل بعض موظفي جمارك مدينة أزمير حيث طلبوا من السيد أرناووط أحمد الذي بعث من طرف أوجاق الجزائر لابتتياع بعض المواد اللازمة للأوجاق و إحضارها من دار السعادة أن يقوم بدفع الرسوم الجمركية الأمر الذي أدى إلى تدخل الحاج خليل أفندي مفتي الجزائر المقيم بمدينة أزمير لحسم الخلاف وإنهاء المشكل ولم يمنع مطالبهم من أجل ذلك قام المفتي المشار إليه برفع القضية إلى الباب العالي كما قام بإبلاغ حسين باشا أمير أمراء جزائر الغرب بالأمر ليطلب من المقام الشهاني إصدار فرماني شهاني كريم موجه إلى أمناء الجمارك و تقديم نسخة منه إلى رئيس الدايات المقيم بمدينة أزمير حتى يقوم بتطبيق محتوى فرمان الذي ينص على منع رجل الجمارك من مطالبة هؤلاء الأشخاص بدفع الرسوم الجمركية من الآن فصاعدا"¹.

و يشبه مفتي الجزائر الأوائلين في كثرة مراسلة حكام الجزائر، لإخبارهم عن المستجدات الجديدة التي عرفتها الدولة العثمانية من حيث تنصيب وإقالة كبار الوزراء، الإصلاحات الجديدة التي أدخلها السلاطين في نظم الحكم، الأخبار عن حروب الدولة العلية وعلاقاتها مع الولايات العثمانية ودول النصارى، وأحيانا يطلب من حاكم الجزائر إرسال مساعدات مالية لترميم العيون و المساجد بأزمير، و يتولى المفتي إدارة شؤون "خان الجزائر" في حالة استقالة أو وفاة الوكيل المالي أو الباش داي، كما فعل الحاج خليل أفندي حسبما ظهر من إحدى رسائله العديدة الموجهة لحسين باشا، و ذلك ريثما يرسل الأخير من يعوض الباش داي الراحل.² وكان مفتي الجزائر بأزمير يزور عادة

¹ المركز الوطني للأرشيف، دفتر همايون، عدد 32910، مؤرخة في 1240هـ.

² المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة رقم 08 الملف الأول من المجموعة 3204، مؤرخة في 03 شوال 1236هـ.

مدينة الجزائر و يجلب معه فرمان السلطاني لمساندة حاكم الجزائر و تأييده في حكمه أمام الأوجاق و شيوخ القبائل والعربان.¹

إذا كان الوكيل المالي للجزائر في مركز الدولة العثمانية يعين من بين موظفي القبودان داريا ، لدى الباب العالي كما أظهرنا ذلك من قبل ،فإن وكلاء الجزائر في باقي العسكريين الموجودين بتلك الولايات في إطار مهمة محددة ،على أن يبقى القرار النهائي بيد الحكام ،كما حدث لوكيل الجزائر بالإسكندرية مصطفى الكرموسي ،الذي راسل الباشا حسين ،طالباً إياه إرسال مخطوط التوكيل لتثبيتته رسمياً على رأس وكالة الجزائر ،بعد أن عينه على ذلك المنصب مصطفى قبطان قائد سفينة "مفتاح الجهاد" المرابطة بميناء الإسكندرية ،و المحاصرة من طرف السفن الفرنسية ،وذلك بعد أن قدم له الوكيل خدمات جليلة ،جاء في تلك الرسالة على لسان مصطفى القرموسي : "...إن خديمكم مصطفى قبطان رأى أنه من المفيد لأجل تسيير خصوصيات الأوجاق المنصور تعييني وكيلا عنها مكان أبي (الوكيل الراحل) حتى نجنب تعرض الوكالة للسلب و أطلب من سيادتكم مخطوط توكيل فيه أوامركم و يعطي لي صلاحية المحافظة على مصالح الجزائر المنصورة و هو هدف مراسلتي لسيادتكم..."² وقد يعين وكيل الجزائر بتلك الولايات حاكمها ،ريثما يتحصل على تعيين من حكام الجزائر الذين يحتفظون لأنفسهم بالقبول أو الرفض ،و لنا مثال عن ذلك في وكيل الجزائر بالإسكندرية الحاج عثمان جنبلات الذي عينه محمد علي باشا وكيلا للجزائر ثم عين رسمياً من طرف حسين باشا في مهمته الجديدة بعد إرسال الحاج عثمان رسالة يلتمس عنده قبوله في ذلك المنصب.³

أما فيما يخص مقرات وكلاء الجزائر بالولايات العثمانية ،التي وردت تسميتها مختلفة من وثيقة لأخرى ،كدار الجزائر أو خان الجزائر أو فندق الجزائر ،فليس لدينا معلومات دقيقة عن كيفية تنظيمها و عدد و طبيعة الموظفين الذين يعملون فيها ،و ما نعلمه من خلال ما اطلعنا عليه من وثائق أنها مقرات رسمية للوكلاء ،يستقبلون فيها المتعاملين معهم لعقد الصفقات التجارية ، ويستضيفون الجزائريين القادمين إلى ولايات تواجدها ،و تخزن بها السلع فهي بذلك عبارة عن مستودعات ،و هي مقر إقامة للوكيل ومعاونيه كالناظر المكلف بالمالية و الدائيات وهم المساعدون للباش دائي في تجنيده للمتطوعين للأوجاق ونرجح أن يكون للوكلاء من يخدمهم في المأكل و المشرب و حمل الأمتعة و من يقوم بخدمتهم في مهمتهم الدبلوماسية مثل تقديم الاستشارة لهم و كتابة التقارير و غير ذلك من الأعمال.

لم يكن تعامل وكلاء الجزائر مع السلطان العثماني في مركز الدولة العلية مباشرا ،فقد كان يتوسط بينهما أحد أبرز الوزراء بدار السعادة وهو القبودان داريا وهو الوزير المكلف بالعلاقات الخارجية و شؤون الأوجاقات التابعة للدولة بما فيها الجزائر ،كما يسير شؤون

¹ المصدر السابق ، دفتر خط همايون ، عدد 22534 ، مؤرخة في 1240 هـ.

² المكتبة الوطنية الجزائرية ، الرسالة رقم 299 الملف الأول من المجموعة 3190 ، مؤرخة في 03 شوال 1244 هـ.

³ نفسه ، الرسالة رقم 275 ، الملف الأول من المجموعة 3190 ، مؤرخة في 23 محرم 1244 هـ.

البحرية سواء كانت تجارية أو عسكرية، كما أن الوكلاء كان يتوسط بينهم وبين حكام الجزائر موظف بارز يعرف "بقائد الميناء"، المعروف بـ "ليمان رئيسي" في اللغة التركية.

هذا الموظف كان موجودا بكل الإيالات العثمانية وله نفس المهام التي لنظيره بالجزائر منها التوسط بين الوكلاء و حكام الولايات. ومن أبرز أولئك الذين تولوا ذلك المنصب بالجزائر "علي رئيس" الذي كلفه الداي عمر بمهمة عرض حال الجزائر أمام السلطان العثماني بعد الدمار الذي نالها من حملة اللورد إكسموث، طامعا في مساعدة دار السعادة له عام 1816 م، كما كلفه مرة أخرى حسين باشا لقيادة سفارة إلى لندن عام 1819 م، لحل المشاكل العالقة بين الأوجاق و إنجلترا¹ وذلك فيما يبدو لما يتمتع به "علي رئيس" من ذكاء و آراء متحررة.²

كثيرا ما كانت تعترض الوكلاء صعوبات لأداء مهماتهم خاصة في مركز الدولة العثمانية، كمصادرة أموال الباشا دائيات القادمين لتجنيد المتطوعين لصالح الأوجاق، كما أثبتته التقرير الذي رفعه القبودان داريا للسلطان، فجاء فيه: "...لما ثبت عن طريق الأخبار أن لدى علي جاوشي و التجار الجزائريين الذين وردوا في هذه الأونة إلى مدينة أزميز موفدين من طرف أوجاق جزائر الغرب قصد جلب و تحرير العساكر، كمية كبيرة من النقود " قوغروش" أي الغروش الأسود، تم التحرير من أجل تعيين مباشر لضبط كل ما عندهم من هذه النقود ووضعها بموجب إرادة سنية أمانة محفوظة في الضربخانة العامرة وذلك حتى رد أجوبة التحريرات التي أرسلت من طرفنا إلى اوجاقات جزائر الغرب بمقتضى الإرادة السنية .."³، يبدو من خلال مضمون هذه الرسالة أن مصادرة أموال التجار و المكلفين بتجنيد المتطوعين جاءت كرد فعل لعدم ورود أجوبة من حكومة الجزائر لطلب الاستانة بتدعيم دوننما الباب العالي بالعساكر.

وبين أيدينا وثيقة أخرى، تتحدث عن امتناع السلطان العثماني إصداره أمرا همايونيا، يسمح لأحد باشا دائيات الجزائر بمباشرة عمله في تجنيد المتطوعين بأزمير، لصالح أوجاق الجزائر عقابا لهم عن ممارستهم للأعمال القرصنية على حساب سفن رعايا وأصدقاء الدولة العثمانية⁴ ببحر السفيد-البحر الأبيض المتوسط -وعدم كفهم عن ذلك رغم تحذيرات السلطان لهم، وقد جاء في تلك الوثيقة ما يلي: "إن القراصنة الجزائريين

¹ حماش خليفة، " سفارة علي رئيس إلى لندن في عام 1819م، نموذج الدبلوماسية الجزائرية في العهد العثماني من خلال و ثائق جديدة"، المجلة التاريخية المغربية، ماي 1995، العدد 79 - 80، مؤسسة التميمي، ص 521/507.

² شارل وليام، " مذكرات"، ترجمة إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، 1982، ص.204.

³ المركز الوطني للأرشيف، دفتر خط همايون، عدد: 14776، مؤرخة في 1225 هـ.

⁴ ذكرت الوثيقة في الأخير أن قرار منع تجنيد المتطوعين للجزائر قد ألغي، بعد تقديم الجزائريين الاعتذار، و أبدوا إخلاصهم للسلطان في عهد الباشا عمر و عليه تكون الفترة التي ساد فيها منع التجنيد لصالح الجزائر هي فترة حكم علي باشا حيث ساءت علاقته مع الباب العالي، و فترته تميزت بعدم الاستقرار الداخلي حيث اغتيل في الأخير، و كان وزيره عبد الله أحد المنفذين لخطة اغتياله. أنظر:

Shaler William, Esquisse de l'état d'Alger, Trad.par bianchi, paris 1830, pp.75-76.

الذين يتبعون الأوجاق الجزائرية المنصورة كانوا يقومون في سواحل بحر سفيد ، بأعمال القرصنة و يرتكبون أخطاء جسيمة أثناء صولاتهم ... في تلك السواحل حيث يأخذون السفن من رعايا الدولة العلية مستولين عليها و يمتلكون ما في داخلها من أغراض خلافا للشرع الشريف الذي لا يقرهم عليه ، و قد نبهوا و أنذروا عدة مرات حتى يقلعوا عن مثل هذه الأعمال المشينة التي لا تتوافق و الشرع الشريف و لكنهم رفضوا ذلك و أصروا على المضي فيما هم عليه من مخالفة الشرع و ارتكاب الأخطاء الجسيمة إزاء رعايا الدولة العلية ... و بناء على موقفهم هذا فقد صدر أمر همايوني شريف يقضي بعدم السماح للأوجاق الجزائرية بتحرير الجنود من مدينة أزمير و ضواحيها و يستمر المنع إلى أن يرجع القراصنة الجزائريون إلى الصواب ..."¹

ووجه آخر من الصعوبات لقيها الوكلاء المكلفون بالتجنيد في مركز الدولة العثمانية هو استحداث السلطان العثماني محمود الثاني لعسكر جديد (نظام جديد) ، بمقتضاه أصبح لا يسمح لباش دانيات الجزائر التجنيد على سبيل التطوع إلا لكبار السن من العسكر الذين أنهوا خدمتهم في جيش دار السعادة ، وهو ما عبر عنه الباش دائي الحاج حسين في رسالته الموجهة لحسين باشا قائلا : "...ونحن قد تحيرنا من ذلك فالله تعالى يجعل العافية خبر في شأن حوادث إسطنبول للاستفسار فإنه أحدث عسكرا جديدا سماه عساكر جهادية و بكل قشلة - ثكنة - نحو ألف عسكر من هذا التنوع ، الجملة الآن قد تجمع من العشرة إلى الإثني عشر ألف هكذا ذكر ..."² ، هذا الوضع الجديد أثر سلبا على إيالة الجزائر حيث أصبح جيشها أضعف مما كان عليه ، و ساعد على الاحتلال الفرنسي وإنهاء الحكم العثماني بها ، فإذا كانت هذه نماذج عن الصعوبات التي تعترض الوكيل المكلف بتجنيد المتطوعين ، فإن زميله الوكيل المالي اعترضته مشاكل أخرى ، عرقلت من نشاطه التجاري ، كفرض الجمارك لرسوم جمركية على بضائع السفن المحملة بالسلع الجزائرية على خلاف العادة المعمول بها سابقا³ ، إذ كان الجزائريون لا يدفعون تلك الرسوم بقوة فرمانات سلطانية ، كجزاء للخدمات الجهادية الجليلة التي قدمها الأوجاف وأهله للإسلام و السلطنة .

كان أسلوب الحكام في اختيار وكلائهم سينا ، فالسلطنة بالجزائر لا تعتمد طريقة الانتقاء والكفاءة و الإعداد لاختيار ممثلها ، بل تعتمد الأسلوب العشائري العشوائي الذي يقوم على مدى الصداقة أو القرابة التي تربط السياسي بالدبلوماسي فتعيين الوكيل يمثل وسيلة راجعة لمكافأة المقربين و المتزلفين⁴ ، وقد بدا لنا ذلك من خلال ملاحظتنا بعد قراءة الرسائل التي كان يبعثها الوكلاء لحكام الجزائر ، الضعف الظاهر في المستوى اللغوي و الثقافي فالقسم الأعظم من وكلاء الإيالة ، لا يجيد اللغة العربية ، و يبدو أنهم لا يتقنون لغة أجنبية واحدة .

¹ المركز الوطني للأرشفيف ، دفتر خط همايون ، الوثيقة : 17216 ، مؤرخة في 1239 هـ .

² المكتبة الوطنية الجزائرية ، الرسالة رقم 22 الملف الأول من المجموعة 3204 ، مؤرخة في 13 ذي القعدة 1241 هـ . وقد ألحقناها بالمقال .

³ المصدر السابق ، دفتر خط همايون ، عدد 32910 ، مؤرخة في 1240 هـ .

⁴ راسل وكيل الجزائر بالإسكندرية مصطفى الكرموسي ، حسين باشا ، يلتبس منه تعيينه رسميا وكيلا للجزائر على أساس أنه له الحق في تعويض والده الوكيل الراحل في منصبه ، مشيرا في ذات الرسالة أنه مؤيد بموافقة القبطان مصطفى قائد سفينة مفتاح الجهاد الجزائرية المرباط في ميناء الاسكندرية ، و يبدو أن موافقة الأخير جاءت بعد تقديم الكرموسي مساعدات مالية للطواقم الجزائري المحاصر من طرف السفن الفرنسية .

وقد تولد عن هذه الوضعية الشعور الدائم للوكيل بعدم الاستقرار و الاطمئنان، فالوكيل الذي يختاره الباشا حاكم الجزائر يشعر في كل لحظة، بأن مصيره مرتبط ببقاء هذا الحاكم. وبما أن الأيالة الجزائرية كانت معرضة، بشكل دائم للتقلبات و التحولات السياسية والعسكرية، فإننا نرى ممثل الباشا يعيش في قلق أو حذر، أو توتر يعرقل عمله اليومي، ويربك تفكيره و يجرده من كل رغبة في الإبداع و المبادرة، و هكذا يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية، تمثلت بارتباط ممثلها بشخص الحاكم أكثر من ارتباطهم بسيادة الدولة، ووظائف الوكيل مازالت وقفا على إرادة الحاكم و مشيئته، و بعيدة عن أن تشكل مهنة لها سلوكها القائم بذاته، كما أن هذه الوظائف مازالت تقوم على المراقبة لملاحظة ما يجري، مما استتبع اعتبار مركز الدبلوماسي وكأنه مركز أساسي للتجسس يقوم على الحذر والريبة، أي يقوم على النظرة السلبية.

وما لحظناه من خلال تتبعنا لأصول بعض الوكلاء، أنهم منحدرين من طبقة أعيان الجزائر سواء من حيث أصولهم، أو وظائف أسلافهم، أو ثرواتهم، فمعظم الوكلاء ينتمون لعائلات لها تقاليد في ممارساتها للتجارة، ولنا في وكيل الجزائر بتونس محمود بن أمين السكة نموذج حي عن ذلك، فجده محمد كان من كبار تجار الجزائر، وشغل لعدة سنوات وظيفة أمين السكة بدار السلطان، وهو خال حمدان بن عثمان خوجة، صاحب كتاب "المرأة"، الذي ذكر فيه أنه رافق خاله في سفيرة سياسية إلى إسطنبول، لتقديم هدية الجزائر للسلطان العثماني كلفه بها داي الجزائر عام 1784 م¹، كما ذكر حمدان خوجة فضل خاله عليه حتى أصبح تاجرا عظيما مثله بمرافقته له لزيارة عدة مدن كإسطنبول، و ليفورنيا، و مارسيليا، و تونس، و لندن ... و قد ورد اسم محمود بن أمين السكة، وكيل الجزائر بتونس، عدة مرات في دفاتر التجار و أرشيف القنصلية الفرنسية بدار السلطان، و وصف بأنه من كبار تجار الجزائر العاملين بين دار السلطان و مالطا سنة 1812م.²

إن وكلاء الجزائر كانوا يستفيدون من ممارستهم لوظيفتهم الأمر الذي دفعهم إلى التسابق من أجل تقمصها في الإيالات العثمانية، ومن أوجه الاستفادة من تلك الوظيفة إعفاء سلع الوكلاء الخاصة من دفع رسوم نقلها على متن السفن الجزائرية، وحصول الوكيل على نسبة عادة ما تكون 10 % من عوائد بيع البضائع و السلع الجزائرية، كالغنائم التي يغمها قرصان إيالة الجزائر من سفن، و حمولاتها المتنوعة، مثلما فعل محمود بن أمين السكة وكيل الجزائر بتونس حسب ما أظهرته رسالته التي بعثها لحسين باشا، كما يبدو أن للوكيل ميزانية خاصة توفرها له إيالة الجزائر ليسير بها أمور "خان الجزائر" و المسائل الأخرى المرتبطة بعمله، و ذلك ما كانت تدل عليه بعض الرسائل التي بعثها خليل أفندي من أزميز يطلب من الباشا حسين إرسال له لمصاريف هو بحاجة لها لتسيير أمور الوكالة³ وكذلك رسالة توكيل بعثها حسين باشا لأحد كبار موظفي أزميز جاء فيها: "...كما يوكل لك مع الباش داي المحافظة على علاقتنا مع الدولة

حمدان (بن عثمان خوجة)، " المرأة، لمحة تاريخية و إحصائية عن إيالة الجزائر"، ترجمة محمد 1
112، ص. 1972 بن عبد الكريم، بيروت،

2 Voir: Amine Mohamed, Les commerçants à Alger à la veille de 1830, in Revue d'histoire Maghrébine, 22eme Année, N 77-78, mai 1995, pp.11-45.

3 المكتبة الوطنية الجزائرية، الرسالة رقم 55 الملف الأول من المجموعة 3204، مؤرخة في 5 ذي الحجة 1244 هـ.

العلية وقناصل دول النصارى و التكفل بالمصاريف ..."¹ ، فالمقصود من المصاريف هو تسيير تلك الميزانية المخصصة لأموال الوكالة .

إذا كان الوكلاء عموما يغتنون من ممارسة وظيفتهم ،فإن منهم من تدور عليه الأيام فيصبح بحاجة لمن يساعده ليحفظ كرامته مثلما وقع "الباشا داني" الحاج حسين ،الذي أصبح يعاني من الفقر و كبر السن بمدينة أزميز ،ولم يقدر على توفير مصاريف عودته للجزائر ،رغم أنها رغبته الملحة ،فذكر الباشا حسين ،بخدماته الجليلة له ،بصفته وكيلًا سابقًا للجزائر كما كان أخوه موظفًا ببيت المال بدار السلطان (الجزائر) ، وعليه توسل للداي حسين ليقدم له المساعدة و العون.²

لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج المستخلصة من نص البحث و تحليلاته و هي:

- **النتيجة الأولى:** هي أن هنالك شبكة من المعلومات الهامة كانت تصل السلطة بالجزائر أثرت إلى حد ما في أخذ القرار بها.

- **النتيجة الثانية:** تواجد جالية جزائرية في عاصمة الدولة العثمانية و الاسكندرية ، و تونس كانت فاعلة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

- **النتيجة الثالثة:** هي أن فكرة التنسيق و العمل المشترك ، كما جسدتها حادثة فرض الرسوم الجمركية على الجزائريين على خلاف العادة بأزمير ، و التي استنكرها و وكلاء الجزائر بها خاصة مفتي الجزائر خليل أفندي ، و تبلغ الأمر إلى الباب العالي بواسطة ممثلي الإيالة باسطنبول ، كان أمرا موجودا ، لكنه كان رهين عوامل جديدة متحركة فيه ، و مستجيبا لضرورات العلاقات بين الجزائر و السلطة المركزية باسطنبول.

- **النتيجة الرابعة:** توجد اختلافات جوهرية بين الوكلاء في كل قطر على حدة ، و كذا بين أدوارها و كيفية تعيينهم خاصة بين مركز الدولة العثمانية و الولايات الأخرى.

- **النتيجة الخامسة:** إن الدبلوماسية الجزائرية ، تميزت بارتباط ممثليها بشخص الحاكم أكثر من ارتباطهم بسيادة الدولة ، ووظائف الوكيل مازالت وقفا على إرادة الحاكم و مشيئته و بعيدة عن أن تشكل مهنة لها سلكها القائم بذاته.

- **النتيجة السادسة:** تأثر عمل "خانات الجزائر" من حيث مردودها و أحوالها المالية ، بتدهور أوضاع الجزائر الاقتصادية ، و الشأن نفسه بالنسبة لمردود الوكلاء السياسي حيث أصبح هشًا بهشاشة الأوضاع السياسية للإيالة.

¹ نفسه، الرسالة رقم 159 الملف الأول من المجموعة 3190، غير مؤرخة.

² المصدر السابق ، الرسالة رقم 284 الملف الأول من المجموعة 3190 مؤرخة في غرة ربيع الأول 1244 هـ.